الأمم المتحدة

E/CN.6/2015/NGO/92

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
26 November 2014
Arabic
Original: English

لجنة وضع المرأة
الدورة التاسعة والخمسون
٩-٢٠ آذار/مارس ٢٠١٥
متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة ”المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين“

بيان مقدم من جمعية التبشير في الداخل والخارج التابعة للكنيسة الأسقفية البروتستانتية في الولايات المتحدة الأمريكية، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي*

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

* يصدر هذا البيان دون تحرير رسمي.

300115 300115 14-65418 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

البيان

إن جمعية التبشير في الداخل والخارج التابعة للكنيسة الأسقفية البروتستانتية في الولايات المتحدة الأمريكية، والمعروفة باسم الكنيسة الأسقفية، هي طائفة مسيحية مكونة من مليوني عضو في ١٧ بلداً، وهي أبرشية عضو في الطائفة الإنجيلية المنتشرة في جميع أنحاء العالم. وكمسيحيين، فإننا نعتقد بأن البشرية جمعاء قد خُلِقت في صورة الرب، وأن النساء والرجال خلقوا متساوين أمام الرب. إن كتبنا المقدسة، وطريق يسوع المسيح، وعهدنا المعمودي، تدعونا جميعها إلى ''البحث عن المسيح وخدمته في جميع الأشخاص''، بغض النظر عن نوع الجنس.

وهذه الأسس الأخلاقية تدفعنا إلى الإشادة بجهود الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة في مجال تمكين النساء والفتيات، وإلى التأكيد على هذه الجهود ومساندتها ودعمها، وبالأخصّ تلك التي تُبذل تحت مظلة إعلان ومنهاج عمل بيجين الصادر في عام ١٩٩٥ وغيره من الصكوك التي لا تقل أهمية. لقد رافق المنتمون للكنيسة الأسقفية الأمم المتحدة في الدفع قدما بهذا العمل قبل وأثناء وبعد صدور إعلان ومنهاج عمل بيجين. فقد قام المنتمون للكنيسة الأسقفية بعمليات النشر، والدراسة، والجمع، والدعوة، وإقامة الحملات فيما يتعلق بالتمييز بين الجنسين، والعنف العائلي والجنساني، وتجارة الجنس، ووضع الميزانيات المراعية للمنظور الجنساني، والدعوة للانتخابات، ودراسات الكلمة، والتكافؤ بين الجنسين، سواء داخل كنيستنا أو في الأمم المتحدة.

لقد أحدث إعلان ومنهاج عمل بيجين تقدّما في مجتمعاتنا عن طريق رفع مستوى الوعي وإنشاء إطار تأسيسي يشتمل على اثني عشر مجالا حيوياً يمكن من خلالها تحليل مؤشرات التمكين. ومن مظاهر هذا التقدم ارتفاع مستوى الوعي، وزيادة عدد المبادرات والتشريعات التي يجري توظيفها في معالجة العنف الجنساني وفي إنفاذ القانون وفي المحاكم التي تقف ضد العنف العائلي، والحد من تشويه/بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية، وزيادة فرص الحصول على التعليم الابتدائي للفتيات في إطار الأهداف الإنمائية للألفية، وزيادة إمكانات الحصول على الرعاية الصحية وتسهيل الحصول على هذه الرعاية، بما في ذلك رعاية الصحة الإنجابية. وإننا نثني على تحسين حماية حقوق الإنسان للنساء والفتيات بصفة عامة، وللمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي والمتحولين جنسيا. كما أننا مسرورون لتحسّن معاملة الفتيات ولزيادة ما بات في متناولهن من فرص تعليمية ومهنية.

وفي الوقت الذي نحتفل فيه بهذه الإنجازات، لا يغيب عنّا أن هناك فجوات مستمرة ما زالت تعيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات في المجالات الأربعة البالغة الأهمية

التالية المتعلقة بإعلان ومنهاج عمل بيجين، والتي نطلب اتخاذ إجراءات عاجلة بخصوصها من قبل الدول الأعضاء.

العنف ضد المرأة

ما برح العنف الجنساني يمثل بلاء يصيب المجتمعات في جميع أنحاء العالم. وعلى الرغم من التقدم المحرز على صعيد التوعية، إلا أنه لا تزال هناك حاجة للتثقيف بشأن انتشاره ونطاقه، وهذا يشمل، على سبيل المثال لا حصر، العنف الجنسي؛ والعنف كأسلوب من أساليب الحرب؛ وعنف الشريك الحميم/العنف العائلي؛ وتجارة الجنس والعمالة وغيرهما من أشكال الاتجار بالبشر؛ والاستغلال الجنسي، والإيذاء النفسي والجسدي والجنسي. كما يجب أن يتم في إطار التثقيف بخصوص طبيعة العنف الجنساني إدراج موضوع التمييز بين الجنسين الذي، كواحد من الأسباب الجذرية، يحطّ من شأن المرأة والفتاة وينتقص من تمتعهما بكرامتهما الكاملة ويزيد من خطر تعرّضهن للعنف. ويلزم إيلاء عناية خاصة في المجتمعات التي يكون فيها العنف الجنساني واضحاً للعيان: مثل مجتمعات الشعوب الأصلية والأقليات العرقية والمهاجرين والمجتمعات الفقيرة.

إننا نلاحظ التأثير الضار لوسائط الإعلام وصناعات الإعلان والترفيه والأزياء التي تروج أو تمجد العنف الجنساني بشكل غير مباشر من خلال تحويل الجنس إلى سلعة، وتشييء الفتيات والنساء وتهميشهن؛ وإظهار النساء ذوات الإعاقة والنساء الملونات ونساء الأقليات والشعوب الأصلية بصورة مشوّهة؛ وتمجيد العنف؛ والتغطية الإخبارية المنقوصة أو المحرّفة عن حوادث العنف، وخاصة العنف العائلي.

ونطلب من الدول الأعضاء القيام بما يلي:

- إقامة الشراكات مع الأمم المتحدة والمجتمع المدني في مجال إقامة الحملات التوعوية والتثقيفية حول العنف الجنساني ومدى انتشاره، بما في ذلك المعتقدات الاجتماعية والثقافية والتمييز الجنساني؛
- تعزيز وتوسيع نطاق الحماية لجميع ضحايا العنف، وزيادة التمويل لبرامج دعم الضحايا والملاجئ في المجتمعات المحلية، وتدريب الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون على الاستجابات المناسبة للعنف العائلي، وضمان فعالية أوامر عدم التعرّض؛
- ضمان التدخل السريع والعادل من قبل المكلفين بإنفاذ القانون والنظام القضائي في المجتمعات التي يكون فيها العنف العائلي واضحا بشكل خاص، ويشمل ذلك، على

سبيل المثال لا الحصر، مجتمعات الشعوب الأصلية والأقليات والمهاجرين والمجتمعات الفقيرة؛

- إعطاء الأولوية للاستجابات المتعلقة بالاتجار بالبشر ومواصلة التعاون مع الوكالات الدولية والوطنية والمجتمع المدني؛
- القضاء على تشويه/بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية على النطاق العالمي؛
- تحقيق عالمية التصديق على التدابير المتصلة باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وبروتوكولها الاختياري وعالمية تنفيذ هذه التدابير؛
- إجراء دراسة وإعداد تقرير عن السبل التي تسهم من خلالها وسائط الإعلام وصناعات الإعلان والترفيه والأزياء في تفاقم مشكلة العنف ضد النساء والفتيات، وكيف يمكن لهذه الأنشطة دعم حملات التثقيف والدعوة ضد ثقافة العنف هذه.

التعليم والتدريب

يشكل نقص التعليم عاملا مساهما في حدوث التمييز بين الجنسين، ويمثل نتيجةً لهذا التمييز في الوقت نفسه. ويفتقر العديد من البلدان إلى التمويل اللازم للتعليم العام. وحتى في البلدان المتقدمة، فإن كلفة التعليم العالي ليست في المتناول أو لا يقدر على تحمّلها إلا الشرائح الاجتماعية – الاقتصادية العليا. ويُفرض على الفتيات في كثير من الأحيان الانقطاع عن المدرسة قبل الأولاد بسبب احتياج الأسرة إلى بقاء البنت في البيت والمساعدة بالعمل المترلي غير المدفوع الأجر، ويكون عليهن في حالات أخرى ترك المدرسة في سن مبكرة كي يتم تزويجهن.

ونحن نحث الدول الأعضاء على القيام بما يلي:

- وضع سياسات تعليمية وإقامة حملات توعوية لتعزيز تعليم النساء والفتيات؛
- زيادة تمويل التعليم الحكومي للنساء والفتيات؛
- الاستثمار في النماذج التعليمية للتعلم عن بعد للنساء والفتيات غير القادرات على الوصول إلى مرافق التعليم المدرسي الرسمي نظراً لبعد المسافة أو الإعاقة أو عدم القدرة على مغادرة المترل؛
- أن يتم الإلزام بتوفير تعليم يعالج التمييز بين الجنسين ويقيم الأدلة على الرفاه الثقافي والاجتماعي والاقتصادي الذي ينجم عن تعليم النساء والفتيات، مع تدريب

النساء والفتيات على الأدوار القيادية، وتوفير التدريب للرجال والفتيان بهدف توعيتهم ثقافيا؛

- تقديم الحوافز الاقتصادية للأسر المحتاجة التي قد تسحب الفتيات من المدرسة لتلبية الاحتياجات المترلية غير الملباة.

المرأة والصحة

إن الحصول على الرعاية الصحية بأسعار معقولة هو تحد آخر للنساء والفتيات. فقد تجد النساء العاطلات عن العمل والفقيرات والمسنّات والريفيات أنه ليس بمقدورهن الوصول إلى برامج الرعاية الصحية وأن تكلفة الأدوية تتجاوز قدراتهن المالية. والنساء ذوات الإعاقة، والمصابات بأمراض مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والمهاجرات غير الموثقات واللاجئات، ونساء الأقليات العرقية، قد تُمنع الرعاية الطبية أو تُحجب عنهن. كما أن هناك خطرا من أن تتسبب المعتقدات الثقافية والدينية والاجتماعية في منع النساء من المشاركة في اختيار أمور تتعلّق بأجسادهن، وعلى وجه الخصوص، صحتهن الجنسية والإنجابية. ونتيجة لذلك، يجري الحد من القوانين والبرامج أو تقييدها في بعض المناطق. ومعالجة المعتقدات التي تشكل أساس المشكلة عن طريق التعليم وتوجيه الرسائل يجب أن تكون مصحوبة بالدعم المالي والبرنامجي للرعاية الصحية. وفي بعض المناطق، فإن استخراج الموارد، مثل التعدين، يهدد صحة النساء والفتيات وأسرهن.

ونحن نحث الدول الأعضاء على القيام بما يلي:

- إعطاء الأولوية لتمويل الرعاية الصحية للنساء والفتيات؛
- تقديم الرعاية الصحية ومرافق الرعاية الطبية للمجتمعات الضعيفة والمهمشة عن طريق الاستثمار وتحسين فرص الوصول؛
- حظر الممارسات البيئية التي تؤثر على صحة النساء والفتيات؛
- تحسين إمكانية الحصول على إمدادات الصحة الجنسية والإنجابية الكاملة، بما فيها إمدادات تنظيم الأسرة والوقاية من الأمراض؛
- تعزيز الوعي والتثقيف في مجال الصحة العامة للحد من الصور النمطية والتمييز.

المرأة في مواقع السلطة وصنع القرار

لا تزال هناك عقبات رئيسية أمام تحقيق الدور القيادي للمرأة في المجالات السياسية والتجارية والأكاديمية. فقد تقف أمام المرأة التي تسعى إلى الترقّي مهنيا العقبات المالية، وعدم كفاية الموارد للوحدات السكنية التي تقطنها أسرة واحدة، وبخس تقدير ما تساهم به المرأة في المجتمع من عمل غير مدفوع الأجر وعدم الاعتراف بهذه المساهمات، وعدم توفر رعاية الأطفال بأسعار معقولة، وعدم المساواة في الدخل بين المرأة والرجل. والنساء اللواتي ينجحن يصبحن هدفاً لهجمات شخصية قائمة على صفاتهن الجسدية والنظر إليهن من منظور أنهن لا يصلحن إلا كزوجات وأمهات، لا من منظور الكفاءة. ونتيجة لهذا النقص في التمثيل، فإن النساء غير قادرات على إعطاء صورة عن أنفسهن وعن احتياجاتهن بفعالية، ويبرز من بينهن عدد أقل من القدوات لتشجيعهن على الترقّي، فتبقى النساء معتمدات على الرجال، مما يؤثر على قدرتهن على إعالة أسرهن وعلى ترك العلاقات العنيفة والمسيئة إليهن عند اللزوم.

ونحن نطلب من الدول الأعضاء القيام بما يلي:

- توعية المواطنين باستمرار فيما يتعلق بالتمييز بين الجنسين الذي يحط من قدر النساء والفتيات ويقلّل من تمتّعهن بكرامتهن الكاملة، ويؤثر سلباً على المجتمع كله؛
- تقليص الفجوات في تمثيل المرأة في المواقع القيادية على جميع المستويات وفي جميع القطاعات، بما في ذلك من خلال إنشاء نظام للحصص؛
- دراسة الفجوات في التكافؤ الاقتصادي بين النساء والرجال، وتقديم تقارير إحصائية عن هذه الفجوات، وسد الفجوات في الأجور.

وبوصفنا أهل عقيدة، فإن على المنتمين للكنيسة الأسقفية على وجه الخصوص واجبا للعمل على رفع مكانة النساء والفتيات اللواتي كثيرا ما يتعرضن للتهميش أو النسيان. وعلينا أيضا أن نشهد شهادة نبوّة في حق أنظمة القهر الظالمة، المتشابكة في معظم الأحيان، والتي تؤثر على جميع الناس، وأن نقف في وجه العنف بجميع أشكاله ونسعى لتحقيق السلام والمصالحة. إننا ندعو الدول الأعضاء والأمم المتحدة لمواصلة التقدم الذي تم تحقيقه منذ صدور إعلان ومنهاج عمل بيجين، والتمسك بالقيم والمبادئ والتشريعات، وتنفيذ برامج لتحقيق العدالة بين الجنسين والمساواة بين الجنسين، مما يفيد البشرية جمعاء في نهاية المطاف.